والدول الاسكندنافية . وان الممثلين الاميركيين هم الملزمون باتخاذ المبادرات ، اما ممثلو الدول الاخرى فانهم ينشطون بتشجيع من الشخصيات العربية ... وقبل عشر سنوات مثلا ، لم يغامر ممثلو الدول الاجنبية بالتواجد بالقرب من بيت دمر ، ولم يخطر على بالهم ، بشكل عام ، ان يهتموا بالموضوع . اما اليوم ، فانهم يتسابقون لروية مثل هذه الاحداث ... ولا تستطيع عناصر الأمن ان تتواجد في كل مكان ، لتراقب كل ما يجري بين ممثلي الدول الاجنبية وبين الشخصيات العربية ، ولكن يمكن تحديد ان المبدأ معروف ، فالممثلون الاميركيون هم الوحيدون الذين لا يشجبون اسرائيل . لكن ليس معنى ذلك انهم يتضامنون مع اسرائيل ، او ان تقاريرهم لحكومتهم مشبعة بحب اسرائيل ... اما ممثلو الدول الاوروبية ، فانهم متحمسون لمدح سياسات حكوماتهم امام ضيوفهم ، وينتقدون اسرائيل بشدة . وقد اضطرت عناصر الامن موخرا لوضع حد فاصل بين المسموح ، والممنوع من نشاطات ممثل دولة اجنبية ، بعد ان اتضح انه قال كلاما مبطنا بالتحريض » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

٢ ـ الاستيطان ومصادرة الاراضي

لا زالت مدينة الخليل تتعرض لمحاولات جماعات غوش ايمونيم ، ومستوطني كريات اربع ، الاستيطان فيها . وعلى الرغم من ادانة مجلس الامن الدولي لتلك المحاولات الاستيطانية ، فقد كلف مجلس الوزراء الاسرائيلي دافيد ليفي وزير الاسكان عرض خطة مفصلة على الحكومة لاسكان بعض العائلات في المباني اليهودية القديمة في المدينة .

وشكل الوزير ليفي طاقما خاصا « لبلورة مشروع عام لاسكان الخليل ، كما خصصت ميزانية لذلك » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) . وحسب تلك الخطة « ستقام مبان للسكن حول كنيس ابونا ابراهيم تتسع لـ ٢٠٠ شخص ... وكان المفروض ان تعرض الخطة على جلسة مجلس الوزراء يوم ١٩٨٠/٣/٩ ، وبسبب الخلافات بين الوزراء ، تأجل البحث في الموضوع » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٩) .

وقد اطلع الحاخام موشي ليفنغر من مستوطني كريات اربع على الخطة واعجب بها ، ووصفها بأنها « محترمة ، ولكن اذا اجل النقاش بشأنها حتى الاسبوع القادم ، فسيكون الامر خطيرا ، وسيلحق ذلك ضررا كبيرا باحترام الحكومة » (**المصدر نفسه**) . ويبدو ان بيغن لن يخيب امال الحاخام ليفنغر ، اذ صرح ، في اعقاب جلسة الكنيست التي نوقش فيها موضوع تصويت مجلس الامن ضد الاستيطان ، « بأن الاستيطان حق يهودي لا يمكن الاعتراض عليه ، وسننفذه لانه من ضرورات الامن » (ر. إ. إ. ، العدد ٢٠٠٣ ، ٥ و١٩٨٠/٣/٦ ص ٣) .

وفي موقع تل الخزف القريب من الخليل ، رفضت محكمة العدل العليا يوم ١٩٨٠/٢/١٩ ، الاستئناف المقدم من قبل اصحاب الاراضي العرب ، احتجاجا على مصادرة اراضيهم ، بهدف اقامة احياء سكنية يهودية ، تربط بين الخليل وبين مستوطنة كريات اربع . واعطت المحكمة السكان مهلة خمسة ايام حتى يحتجوا امام لجنة الاعتراض التابعة للحكم العسكري .

وكان الاستئناف مقدما من رئيس بلدية الخليل ، و٢٤ من اصحاب الاراضي . ومثلت المستأنفين المحامية فيليتسيا لانغر ، وتبلغ مساحة الاراضي ٥٠٠ دونم . وتبرر السلطات الاسرائيلية سبب سيطرتها على تلك الاراضي بأنها « صخرية ولا تصلح للزراعة » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٢/٢٠) . وفي يوم ١٩٨٠/٣/٣ قررت لجنة الاعتراض ، التابعة للحكم العسكري ، وقف اعمال الحراسة والزراعة القائمة على الاراضي من قبل اصحابها العرب ، لتأكيد الادعاءات بأن الارض صخرية ولا تصلح للزراعة . وقد ابدى سكان كريات اربع سرورهم للقرار ، ومع ذلك اعربوا عن « تذمرهم لان الارض المخصصة للبناء في تل الخزف صغيرة ، واكدوا انهم سيستمرون في صراعهم لتوسيع المنطقة ، وليضموا اليها ، ايضا ، الاراضي المحروثة والمزروعة » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

وتجلت ردود الفعل من قبل المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، على سياسات الاستيطان في مدينة الخليل ، بتصعيد الاضرابات والمظاهرات ، واعمال الاحتجاج الاخرى . وشهدت بلدية الخليل اجتماعات عديدة عقدها رئيس البلدية فهد القواسمة ، ضمت جميع الفعاليات في المدينة . واصدر المجلس البلدي لمدينة الخليل بيانا ، ادان فيه ممارسات سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين ، والاعتداءات على منازلهم وممتلكاتهم ، وتعطيل الخدمات الصحية